المحور 3. المحاضرة 2

المنهج التاريخي (منهج الاسترادادي)

أولا– منهج البحث التاريخي:

يعرفه حسن عثمان بأنه:" المراحل التي يسير خلالها الباحث حتى يبلغ الحقيقة التاريخية بقد المستطاع، ويقدمها إلى المختصين بخاصة والقراء بعامة، وتلخص هذه المراحل في تزويد الباحث نفسه بالثقافة اللازمة له، ثم اختيار موضوع البحث، وجمع الاصول والمصادر، واثبات صحتها، وتعيين شخصية المؤلف وتحديد زمان التدوين ومكانه، وتحري نصوص الاصول وتحديد العلاقة بينها، ونقدها باطنيا إيجابيا، وسلبيا، وإثبات الحقائق التاريخية، وتنظيمها وتركيبها، والاجتهاد فيها، وتعليلها، وإنشاء الصيغة التاريخية، ثم عرضها عرضا تاريخيا معقولا"[1].

ويعد المنهج التاريخي من أكثر المناهج البحثية تطبيقا بين الباحثين، بالرغم من افتقاده لصفة الاختبار والتجريب، لكن هناك عدد كبير من الباحثين يطبقونه في بحوثهم، ويعرفه مهني محمد غنايم بأنه ليس مجرد جمع للمعلومات من مصادرها الأساسية والثانوية، ونقدها، ومن ثم ترتيبها وإخراجها إخراجا يختلف شكله عن الكيفية التي تم اخراجها بها في مصادرها، مع اتفاقه في مضمونه معها، وإنما المنهج التاريخي هو الطريق الذي يمكن الباحث من الاجابة على سؤال متعلق بالماضي في جوانب عدة، يبذل خلالها مجهودا منظما ومرتبا لاستنتاج العلاقة بين الظواهر والأحداث، مقرونة بأدلة علمية صحيحة تبرهم استنتاجه[2].

ويعرفه محمد سرحان المحمودي بأنه:" ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع واحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على اسس علمية ومنهجية دقيقة بقصد التوصل إلى حقائق ومعلومات أو تعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل؛ ذلك المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفا كيفيا بتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة"[3].

ويسميه سعيد اسماعيل (منهج المؤرخين)، وهو:" هو المنهج الخاص لما ينسب إلى البشر من اجتهادات، وأقوال وأفعال وتقريرات بشرية عادية، ليست معصومة من الخطأ، ويعتمد هذا المنهج في عملية التحقق على نقد المتن (النقد الداخلي) أكثر مما يعتمد على النقد الخارجي؛ وهو مختلف تماما عن عملية ترتيب الأحداث أو الأشياء حسب التسلسل التاريخي، أي الأقدم فالأقدم؛ ويختلف تماما عن عملية استخدام الأحداث التاريخية كمادة علمية للاستنتاج منها بدلا من التحقق منها"[4].

ثانيا– البحث الاسترادادي:

---

[1] حسن عثمان، المرجع السابٌ، ص 20.

[2] مهني محمد غنايم، المرجع السابق، ص 111-112.

[3] محمد سرحان المحمودي، المرجع السابق، ص 36-37.

[4] سعيد اسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، 1994م، ص 65.

البحث الاستردادي هو جزء من المنهج التاريخي العام، ويقصد به القيام بوظيفة معرفية أساسية ومهمة لاسترجاع أحداث تاريخية بطريقة علمية للكشف عن دقيقها وجليلها بغية التأكد من صحتها وفهم ملابساتها وفقه دلالاتها. أما المنهج التاريخي بمفهومه الموسع فيعتمد على الوثائق التاريخية وتحليلها وتركيبها، لذا يمكن القول بان البحث الاستردادي هو المدخل إلى المنهج التاريخي. أما ما يصاحب هذه العملية العلمية من تحليل وتفسير ونقد وتركيب فهذه وظيفة منهجية لاحقة تحتاج إلى مستوى معرفي لسبر أغوار المادة التاريخية رصدا وتقويما وتعليلا، على أنّه لا يمكن لهذه العملية أن تقوم إلا بعد الانتهاء تماما من الوظيفة الاستردادية التي تعتبر اللبنة الأساس[5].

ثالثا–خطوات منهج الباحث التاريخي:

1–صفات الباحث في التاريخ:

يهدف البحث التاريخي إلى صنع معرفة علمية في الماضي الانساني، وفي نظرنا هو عمل شاق ومعقد، فلا يمكن أن يدرس التاريخ عفويا أو اعتباطيا، ولا يمكن أبدا أن من يكتب أو يحاول كتابة التاريخ يعد مؤرخا، لأن هذا الأخير وجب أن تتوافر فيه عدة صفات، نوجزها في الآتي:

أ–التمكن من مصادر تخصصه: هذه الصفة مهمة جدا في التاريخ الوسيط، فالقدرة على تمييز المصادر وطبيعة المادة المدونة في كل منها، صاحب التأليف، تاريخ وفاته، ميولاته، مؤلفاته الاخرى، تنتهي بالباحث إلى القدرة على تحديد أي المصادر قادر على خدمة بحثه التاريخي، كما تمكنه هذه الخاصية من القدرة على نقد المصدر وتحليل محتواه من خلال اطلاعه الكامل على جل المصادر المتيسرة لديه. في هذا الجانب كذلك، وجب ان يتصف الباحث بالصبر في حالة خوض بحث تاريخي به ندرة المصادر أو غموض الوقائع والحقائق التاريخية واختلاطها أو اضطرابها، وعليه مجابهة هذه الصعوبات بالحكمة والصبر[6].

ب– الموضوعية[7]والابتعاد عن التحيز، فوجب أن يتصف الباحث بالنزاهة وعدم التحيز مع الجرد من الميول الشخصية أو المذهبية أو العاطفية، والتحزب الساسي، وأن يتوخى في كل ذلك الحقيقة التاريخية في إطار المعلومات التي بحوزته سواء في عرض الأحدث التاريخية أو الحكم عليها من خلال النقد[8]. إن النموذج الذي يمكن اسقاطه على هذه الصفة الواجبة بالباحث في التاريخ هي الميولات القبلية والحزبية التي ميزت بعض الكتابات خلال الفترة الاسلامية المتقدمة بالمشرق الاسلامي كما هو الحال مع المدرسة التاريخية العراقية، والتي بنت الحدث التاريخي على القبيلة والتحزب السياسي، فمنهم من مال إلى قبيلة الأزد كأبي مخنف، وسيف بن عمر كانت

---

[5] مولاي المصطفى الهند، "البحث الاستردادي وإشكالية الوعي التاريخي"، ميثاق الرابطة الالكترونية، 238 (2016) https://www.mithaqarrabita.ma/؛ عمار بوحوش وآخرون، المرجع السابق، ص 124.

[6] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية، ص 47.

[7] ابراهيم بيضون، مسائل المنهج في التاريخ الاسلامي، دار المؤرخ العربي، بيروت، 2009م، ص 28-29.

[8] حسن عثمان، المرجع السابق، ص 19؛ عبد الواحد ذنون طه، أصول البحث التاريخي، دار المدار الاسلامي، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2004م، ص 37.

ميولاته نحو قبيلة تميم، كما ظهر على منهج بعضهم فكر "المثالب" وكان هدفه التشهير بإبراز مثالب العرب، وتزعم هذا التوجه زياد بن أبي سفيان، ثم تبعه لهذا المنهج في الكتابة الهيثم بن عدي[9].

ت– يجب على الباحث أن يتصف بالأمانة العلمية الكاملة[10]، فلا يجوز له انتحال صفة باحث آخر، كما لا يجوز له نسب نتاج علمي له وهو ليس من جهده الخاص، بل وجب عليه تثمين أعمال الغير واحالتها لأصحابها من باب الامانة العلمية، ومن باب توسعه في الاطلاع على محتويات المكتبات في تخصصه.

ث– أن يكون الباحث في التاريخ ملما بخطوات المنهج التاريخي لأنه من مقومات دراسة التاريخ، خاصة وأنه المنهج الذي يستقرئ الوثائق ويحللها ويستخلص منها الحقائق انطلاقا من الاستدلال والاستنباط العقلي، وعليه فهو يساعد على جمع الحقائق التاريخية وفحصها وترتيبها وفق قواعد محددة.

ج–من الصفات الواجب توفرها في الباحث في التاريخ هو ان يتوفر على الروح النقدية[11]:" فلا يتأثر بالمسلمات المتواترة ولا يصدق الاحداث بغير فحص واستقصاء، لأن المؤرخ الذي ينتهج طريق النقد يصبح مجرد مسجل وارو للأخبار، فالروح النقدية عامل أساسي في أي عمل تاريخي ذي قيمة علمية، وبافتقار هذا الحس النقدي لا يمكن للباحث أن يكتشف أخطاءه ويضبط آراءه ويتقبل أحكام وانتقادات الآخرين، كما لا تتوفر له النظرة الثاقبة التي تسمح له برؤية جوانب الضعف في عمله وقصور تصوره. كما ان الباحث بدون هذا الحس النقدي تنعدم النظرة التحليلية والدقة في الوصف لديه، لأنه لا يستعمل العقل الواعي المرتب والمنظم في عرض الحقائق وجمع الأخبار واستخلاص النتائج وتحديد العلاقة بين الحوادث في الزمان والمكان"[12].

ح–التفرغ للبحث في التخصص، وأن يكرس نفسه للعمل البحثي[13]، فإذا ما اختار موضوعا للبحث فيه، أن لا ينجر وراء التسرع لاكماله، أو تسويف المعلومات لاستكماله ناقصا دون فائدة علمية مرجوة منها، فالمنفعة الآنية أو الرتبة العلمية التي تقابلها حقائق تاريخية غير كاملة في الابحاث التخصصية سترجع بالسلب على اللقب العلمي الذي سيحوزه الباحث، اذا ما قرأت أبحاثه من قبل المختصين، أو طلبته المتفوقين في نفس تخصصه، مما سيجعل اسمه العلمي المحاز على المحك[14].

خ–أن يكون صاحب إحساس وذوق وعاطفة وذلك ليستطيع أن يدرك آراء الآخرين، فيحس بما في نفوس رجال التاريخ المشهورين. وأن يمتلك مهارة الملاحظة، يستخدم فيها المؤرخ حاسة أو أكثر من الحواس لتفسير الحوادث التاريخية وتخيلها لما هو اقرب للحقيقة. وكذا معرفة كيفية تصنيف المعلومات وتنظيمها وتقويمها، وهي مهارة أساسية

---

[9] عبد العزيز الدوري، المرجع السابق، ص 253 و 342.

[10] عبد الواحد ذنون طه، المرجع السابق، ص 37–38. يراجع مختلف القوانين الصادرة حول الامتثال للأمانة العلمية ومحددات نزاهة البحث الجامعي منها: القرار الوزاري رقم 2020/1082 المؤرخ في 2020/12/27م.

[11] قاسم يزبك، التاريخ ومنهج البحث التاريخي، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1990م، ص 47؛ حسن عثمان، الرجع السابق، ص 20.

[12] سعيدوني، المرجع السابق، ص 31.

[13] حسن عثمان، المرجع السابق، ص 19.

[14] قاسم يزبك، الرجع السابق، ص 46؛ ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 31.

لبناء الإطار المرجعي المعرفي للمؤرخ. ومن المهارات القدرة على المقارنة بين الأشياء والأفكار والأحداث وفق أوجه الشبه والاختلاف، والبحث عن نقاط الاختلاف والاتفاق. ولا ينبغي أن تفقد عنده مهارة القدرة على التوصل إلى الأفكار العامة أو الرئيسة والتعبير عنها بإيجاز ووضوح[15].

د-على المؤرخ في عرض بحثه أن يحسن اللغة التي يكتب بها، ولكن هذا لا يكف، بل يجب أن تكون لديه المقدرة على حسن التعبير كتابيا بها، وأن يكون قابضا على ناصيتها، حتى يعرف كيف يختار الألفاظ، والأساليب، التي تعبر بصدق وأمانة عن الحقائق التاريخية التي توصل إليها[16].

2-خطوات منهج البحث التاريخي:

إن صنع معرفة تاريخية من الماضي الانساني يحتاج إلى خطوات أو مراحل متعارف عليها، تكون متسلسلة ومنتظمة، وتجعل إدراك المنهج التاريخي أكثر سهولة ويسرا، على أن الحقيقة التاريخية التي يطمح إليها المؤرخ أو الباحث في التاريخ إنما هي حقائق صحيحة ونسبية، قائمة على مصادر رئيسية وثانوية، ووفق منهج تاريخي للبحث، يتدرج فيه المؤرخ عبر عدة خطوات أو مراحل منهجية ثم تقنيات عملية، ولخصه لنا حسن عثمان في إشكاليته:" ما الطريق الذي نسلكه لدراسة التاريخ وكتابته؟ وما منهج البحث الواجب اتباعه في دراسة التاريخ وكتابته؟ وتلخص هذه المراحل في تزويد الباحث نفسه بالثقافة اللازمة، ثم اختيار موضوع البحث، وجمع الأصول والمصادر، وإثبات صحتها، وتعيين شخصية المؤلف وتحديد زمان التدوين ومكانه، وتحري الاصول وتحديد العلاقة بينها، ونقدها، وتنظيمها ثم تركيبها، وتعليلها، ثم عرضها تاريخيا وفق ما يعرف بالتقنيات العملية للبحث التاريخي[17].

وجمعا ناصر الدين سعيدوني في قوله:" وانطلاقا من المؤهلات والمواصفات الشخصية والاستعداد للبحث والرغبة فيه، يمكن للباحث أن ينجز عمله عبر خطوات محددة، ومراحل معينة، تبدأ باختيار الموضوع، ووضع الخطة الملائمة له، ثم التعرف على مصادره، وجمع المعلومات المتصلة به، وذلك قبل التعامل مع مادته نقدا أو تمحيصا، ثم الانتقال إلى مرحلة الترتيب والعرض من خلال تحليل المعلومات واستنتاج الاحكام وتفسير الوقائع، بأسلوب تاريخي يجمع الشمول والدقة والوضوح وحسن العرض"[18].

رابعا- النقد الداخلي والخارجي في المنهج التاريخي:

إن النقد هي عملية اساسية في المنهج التاريخي، حيث يقسم هذا النقد الى قسمين أساسيين هما النقد الداخلي والخارجي في المنهج التاريخي:

1-النقد الخارجي أو الظاهري:

---

[15] قاسم يزبك، المرجع السابق، ص 46.

[16] ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص 288.

[17] حسن عثمان، المرجع السابق، ص 20.

[18] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، 32.

يطلق على النقد الخارجي كذلك اسم آخر هو "نقد الأصول"[19]، يهدف أساسا إلى إثبات صحة الأصل للوثيقة والتأكد من صحته وسلامته من أي تحريف يكون قد طرأ عليه، والتثبت من أنه على الحالة التي وضعه عليها صاحبه، كما نجد به تاريخ الوثيقة، وهوية كاتبها أو صاحب الوثيقة او الأصل التاريخي، وتثبيت مكانها التي دونت به، والبحث عن موارد الأصل إن كان صاحبها شاهدا اصليا ومباشرا أم لا، وهو ينقسم إلى:

أ– نقد التصحيح:

والمقصود منه التأكد من مدى الصحة التاريخية للوثائق، فقد يكون هذا المصدر قد جرى تحريفه بكليته أو بجزء مما ذكر فيه من معلومات وبيانات وحوادث ونصوص ووقائع، فهنا يفترض على المؤرخ أن يتأكد من النصوص والعبارات والأحداث المؤثرة في طبيعة الواقعة أو الحدث الذي يقوم بدراسته في بحثه، وبالتالي يمكننا اعتبار أن هدف نقد التصحيح هو إثبات صحة الأصل التاريخي للوثائق، وإعادة الوثيقة إلى حالتها الأصلية أي ترميمها وإرجاعها إلى وضعها الأول في حالة ما إذا طرأ عليها تغيير[20].

ب– نقد المصدر:

يتوخى فيه الاحتراز مما قد يدخل على الوثيقة من اضافات او تعديلات، وذلك بالتعرف على الجهة التي أصدرت الوثيقة، ومؤلفها، وزمن الكتابة وتحديد مصدر الوثيقة، بحيث أي وثيقة مجهولة لا تفيد في التاريخ، وموقع الكاتب من الاحداث، وتاريخ الوثيقة الذي يحدد البعد الزمني للمصدر، ومكانتها للتثبت من ان كاتبها شاهد عيان أم لا. وينطلق من خلالها في عملية التصحيح بتفقد نوع الورق لضبط زمانه ومكانه، ونوعية الخط والتوقيع والاختام التي تربطنا بتاريخ الوثيقة ومكان اصدارها، وتحليل لغة الكتابة، وأسلوب صاحبها، ومصطلحات النص الجغرافية واللغوية، والتاريخية لان لها دلالاتها الخاصة[21].

2–النقد الداخلي (الباطني) في المنهج التاريخي:

إن النقد الداخلي أو كما يطلق عليه "النقد الباطني"[22]، هو أحد أقسام النقد الداخلي والخارجي في المنهج التاريخي، ويهدف إلى الوصول إلى ما يمكن قبوله من المعلومات التاريخية الواردة في الوثائق والأصول، وينصب صلة مؤلف الوثيقة التاريخية بالأحداث وموقفه منها، ومن خلال التعرف على حالته النفسية والغرض من تسجيله لهذه الأحداث، وهل هو مقتنع بما كتبه أو أنه سجله تحت تأثير عامل محدد أو لسبب طارئ، الامر الذي يجعل النقد الباطني عملية صعبة، لأنها تهتم بأمانة المؤلف ودقة معلوماته، ونظرته إلى الأحداث، وينقسم إلى قسمين:

أ– النقد الداخلي الإيجابي:

---

[19] عبد الواحد ذنون طه، المرجع السابق، ص 135.

[20] المرجع نفسه، ص 40.

[21] ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص 200-209؛ سعيدوني، المرجع السابق، ص 43.

[22] قاسم يزبك، المرجع السابق، ص 111.

وهو المرحلة الأولى من النقد الباطني، ويكون من خلال تحليل الأصول التاريخية بهدف تفسيرها ومعرفة معنى هذه الأصول، وذلك يتم عبر مرحلتين أساسيتين هما:

أ – القيام بالتفسير اللغوي للنص ومعرفة المعنى الحرفي لكل كلمة او عبارة، وخصوصاً أن معاني بعض الكلمات قد تختلف من زمن الى آخر ومن مكان او منطقة الى اخرى، وبالتالي من الضروري العودة الى المراجع اللغوية الخاصة للتأكد من معاني الكلمات والعبارات، كما يفترض من الباحث العلمي أن يفهم أسلوب وطريقة كاتب المصدر بالتعبير والأسلوب، وهنا لا بدّ لنا من الإشارة الى أن دراسة معاني الألفاظ وعلى الرغم من كونها تدرس معاني الكلمات والعبارات، إلا أنه دراسة تتم وفق السياق العام للمصدر.[23]

ب – معرفة المعنى الحقيقي للوثيقة أو المصدر، وإدراك الغرض الذي قصده الكاتب منه، وبالخصوص أن المؤلف ربما يستخدم عدد من التراكيب أو الأساليب المبهمة والغير واضحة، فإذا كانت العبارات (على سبيل المثال) متعارضة أو مخالفة للوقائع التاريخية المعروفة، فيفترض التأكد من المعنى الخفي الذي قصده الكاتب[24].

ب– النقد الداخلي السلبي:

يظهر النقد الباطني السلبي أهداف المؤلف، وأغراضه، ودرجة دقته في تسجيل المعلومات، كما يهدف إلى تقصي أمانة صاحب الوثيقة أو الأصل التاريخي، ودقة ما احتوته وثيقته أو أصله من معلومات، ويجري هذا الامر من خلال مرحلتين، الأولى التأكد من شخصية المؤلف، وهل عرف عنه الصدق والعدالة أم الكذب والخداع، والمرحلة التالية تكون بالبحث الحقيقي عن مدى صدق ودقة المعلومات والبيانات التي أوردها. كما ينصب النقد الباطني السلبي على تحليل شخصية المؤلف مما يتوجب طرح أسئلة التالية: هل كان صاحب النص يريد أن يحصل على منفعة؟ هل أرغم على الكذب؟ أو انساق وراء تحقيق أماني معينة؟ هل حاول صاحب النص التضليل والتشويه؟ هل أراد صاحب النص التملق للجمهور بإخفاء ما قد يصدمه ويثير نقمته؟[25]

خامسا– عيوب المنهج التاريخي:

– العوامل التاريخية والشخصيات والظروف اليت أدت إلى بروز ظواهر اجتماعية معينة لا يمكن أن تتكرر لاختلاف الظروف، وهو ما يؤدي إلى اختلاف السلوك والعقليات والتأثيرات الاجتماعية؛

– آراء المؤرخين التي تنقل إلينا بواسطة الكتب والسجلات التاريخية لا يمكن اعتبارها موضوعية ومنزهة عن الخطأ، فالمؤرخون قد يثنون على ما يميلون له، ولو كان لا يستحق الثناء، وقد يشوهون تاريخ من ينفرون منه، ولو كانت مواقفه جيدة؛

---

[23] محمد بن عميرة، المرجع السابق، ص 124.

[24] حسن عثمان، المرجع السابق، ص 127–128؛ ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص 218. ميمونة حمزة، دراسات في منهجية البحث التاريخي، دار الخليج، عمان، 2010م، ص 133؛ محمد بن عميرة، المرجع السابق، ص 124–125.

[25] ناصر الدين سعيدوني، الرجع السابق، ص 44–45؛ ميمونة حمزة، المرجع السابق، ص 133؛ ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص 124.

– الجوانب الغامضة في التاريخ والثغرات التي يصادفها المؤرخ في كتاباته، قد تدفع بالانسان أن يلتجئ إلى الاستنتاج والتأويل لفهم ما حدث، وهذا لا يمت إلى المنهج العلمي بصلة.[26]

– المنهج التاريخي لا يتقاطع من المنهج العلمي في التجربة والاختبار، فالمادة التاريخية لا تخضع للتجريب، ومن الصعب اختبار فرضياتها وتحقيقها تجريبيا، وحتى النتائج ليست قطعية[27].

–النصوص المصدرية التي تحملها المصنفات التاريخية قد يغلب عليها طابع الاسطورة، وهو ما يجعل المؤرخ يتحول إلى قصاص بدل مؤرخ، مما يجعل نتائج البحث غير مكتملة علميا.[28]

---

[26] بوحوش، دليل الباحث، ص 25.

[27] مهني محمد غنايم، المرجع السابق، ص 111؛ قاسم يزبك، المرجع السابق، ص 48.

[28] مالية بصال، المرجع السابق، ص 22-23.